الفصل الثالث

التحديـــــات

الفصل الثالث

التحديات

تواجه الأمة العربية – وهى تخطو نحو القرن الحادى والعشرين – العديد من التحديات الدولية والإقليمية والمحلية ، والتى تجعل من تطوير التعليم خيارًا استراتيجيا لا بديل عنه . فالأمة العربية لاتعيش بمعزل عن الدول الأخرى ، بل تعيش منفتحة على العالم كله بمالها من تراث ثقافى وحضارى يؤهلها للانفتاح على ثقافات العالم والتكيف مع متغيراته . ولعل تطوير التعليم فى مصر – شكلا ومضمونا – يتخذ ملامحه الأساسية من طبيعة التحديات الدولية والمحلية التى تواجهها مصر حاليا ومستقبلا ، ولذا يبدو منطقيا أن نستعرض فى البداية طبيعة تلك التحديات ، ومدى تأثيرها على قضية تطوير التعليم فى مصر .

أولا – التحديات الدولية

١ – العالميـــة :

يمر العالم الآن بفترة غاية فى الحساسية ، حيث ينتقل من قرن إلى قرن ، وينتقل من نظام سياسى إلى نظام سياسى جديد ، ومن نظام اقتصادى إلى نظام مختلف تماما ، وسط ظروف دولية ومحلية مليئة بالمتغيرات والتحديات .

لقد مضى الوقت الذى كان يمكن فيه لأى دولة أن تقبع داخل حدودها ، وأن تنعم وحدها بالرخاء ، وأن تترك غيرها لمواجهة المجاعة ، أو الفقر ، أو الإرهاب ، أو التخلف ، وذلك ؛ لأن واقع ثورة الاتصالات ، قد تخطى

واجتاح حواجز الزمان والمكان ، هذا فضلا عن أن التقدم التكنولوجى قد أتاح إمكانات للأفراد ، ومنحهم قدرة غير مسبوقة من قبل مما يشكل احتمالات خطيرة تهدد السلام العالمى . ولعل من أقوى الأدلة وأبرز الملامح على ذلك ما نشاهده بالنسبة للبلدان التى تعانى الفقر والمجاعة والأوضاع الاجتماعية المتردية ، من اجتياح ظاهرة الهجرة الجماعية لمواطنيها ، إلى الدول الأكثر تقدما أو رخاء ، حيث يتوافدون على شواطئها ، ويمثلون عبئا عليها ، لم تستطع أن تتعامل معه الأجهزة الأمنية من حرس الحدود فى هذه الدول ؛ لأنه إذا تم الإمساك بالبعض منهم لترحيلهم ، فر البعض الآخر ، بل وعاد مرة أخرى من نجحوا فى إبعادهم . وبالفعل ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعانى بشدة من هذه المشكلة المتمثلة فى وجود أعداد من البشر يعيشون عنوة على أرضها . وبالرغم من جسامة هذه المشكلة ، فإن هناك احتمالا آخر أكثر فداحة وأشد خطورة ، ومن الممكن جدا أن يفرض وجوده ، ومؤداه أن الشعوب التى تشعر بأنها مهمشة أو مظلومة فى ظل واقع غير عادل ، وتعامل معاملة من الدرجة الثانية أو الثالثة ، تتجه بدافع اليأس والإحباط الشديد وبمنطق اليائس ، إلى القيام بأعمال يائسة ضد الدول الأخرى . وهذه الاحتمالات الواردة تتجاوز التفكيرالنظرى ، إلى أرض الواقع العملى ، ولعلنا نعايش حاليا إرهاصات له ، فى أحداث متفرقة ومختلفة تحدث فى أجزاء متعددة من العالم .

لقد بدأت الأمور والأوراق تختلط ، ومثال ذلك : إذا نظرنا إلى أمريكا ، فإننا نجد أن الشركات الأمريكية المعروفة قد تغيرت ملكيتها ، بحيث أصبح جزء كبير جدا من ملكية هذه الشركات لم يعد أمريكيا ، هذا فضلا عن

أن معظم العاملين فى هذه الشركات من جنسيات غير أمريكية ، كذلك ، فقد انتقل جانب كبير من نشاط هذه الشركات إلى أماكن ودول أخرى ، وبالنسبة لمكونات الإنتاج نفسها ، فإن جزءا كبيرا منها – أيضا – لايصنع فى أمريكا ، فهو إنتاج تتعاون فيه أطراف عديدة ، مختلفة الجنسيات ، متعددة الهويات . وحينما يتكلم الأمريكيون عن الصناعة الأمريكية ، فإن الذين يردون عليهم ، ويتحاورون معهم ، هم المفكرون الأمريكيون أنفسهم ، فى شكل التساؤلات التالية : من هو الأمريكى فى نظركم ؟ ثم ، أين الأمريكى ؟ وأين الأجنبى ؟ على أرضنا أم خارج حدودنا ، وغيرها من التساؤلات التى أصبحت معها المسألة محيرة لكثير من المفكرين .

أيضا ، فلعلنا نلاحظ أن الشركة الصناعية أو التجارية المتعارف عليها فى النظام الغربى – والتى كان يشكل لها مجلس إدارة ، ورئيس ، ومديرون ، ومنفذون – أصبحت الآن تتجه إلى ما يعرف بالشركة الاعتبارية **Virtual Corporation** . إن المسألة كلها تتم وفقا لتعاقدات ، وتحالفات ، وارتباطات وقتية أو مرحلية ، بين جهات متعددة ، يقع بعضها فى نطاق الصناعة ، والبعض الثانى فى نطاق التجارة ، والثالث فى نطاق المؤسسات الخاصة ، والآخر فى نطاق الجامعات أو المعاهد ، وتتألف من مجموعة هذه الارتباطات ما يسمى بالشركة الاعتبارية . هذه المسائل كلها جعلت هناك عالما جديدا لم يكن متصورا من قبل .

والعالم بهذه المتغيرات يتجه نحو نظام عالمى جديد ، يتغير فيه نمط الحياة تماما ، وأصبح يعيش حضارة الثورة الثالثة التى تشهد سرعة المتغيرات ، كما فرضت نوعية جديدة من التكنولوجيا المتقدمة ، والتى

تحتاج إلى عمالة على مستوى عال من التعليم والتدريب والقدرة على التحول من مهنة إلى أخرى ، واتخاذ القرار على خط الإنتاج مباشرة .

إن المهنة الأساسية فى الموجة الثالثة وفى إطار المؤسسة الاعتبارية هى المحلل الرمزى أو الاعتبارى **Symbolic Analyst** والذى يشمل اخصائى تحديد المشاكل **Problem Identifier** وحلال المشاكل **Problem Solving** والوسيط الاستراتيجى **Strategic Broker** والمحلل الرمزى وهو بطبيعة الحال نتاج تعليم متميز تفاعل مع المجتمع وقواعد الإنتاج واكتسب خبرة عملية فائقة تعزز إمكاناته العلمية المتميزة .

أخلص من هذا ، إلى أننا – ونحن نهتم بإعداد المواطن لما نتصوره من أدوار أو مسئوليات سيقوم بها فى المجتمع – لابد أن نضع فى اعتبارنا أمرين أساسيين :

الأمر الأول : ويتمثل فى **البعد المستقبلى للتعليم** ، وهذا يعنى ، أننا نعد إنسانا ليس للسنوات القليلة القادمة ، بل للعيش فى هذا العالم فى العقود الأولى من القرن القادم أى بعد ١٥ ، أو ٢٠ عاما أو أكثر ، فى نفس الوقت الذى ستتغير فيه كل الظروف التى كانت موجودة ، والتى بنينا عليها تصورنا ، وذلك إذا اقتصر تفكيرنا على الأفكار الحالية ، أو انحصر فى الواقع الحالى فقط خاصة فى عصر سيادة الاقتصاد الحر ، وحرية التجارة العالمية بعد الاتفاقية المعروفة باسم الجات **GATT** .

الأمر الثانى : إنه يجب ونحن نخطط لإعداد شبابنا لمواجهة الحياة ، أن يكون فى مفهومنا – أيضا – البعد العالمى ، وكلنا يعرف الحكمة التى تقول ، فكر عالميا ونفذ محليا Think globally and act locally ، وهذا

يعنى ، أنه لابد أن نفكر بطريقة عالمية ، ونتصرف بطريقة محلية ، بحيث يكون البعد العالمى جزءا أساسيا من تفكيرنا ، بما يستتبعه ذلك من نتائج تتصل بالمناهج ، وطرق التدريس ، واللغة التى نستخدمها ، والأساليب التى نتبعها ، والتخصصات التى نحتاج إليها ، ونخطط لها .

إن هذا الأمر يتحتم معه مواجهة هذا التحدى والتعامل مع معطياته ، لتمكين أبناء الأمة العربية من الدخول فى القرن الحادى والعشرين ، وهم مسلحون بلغة العصر الجديد ومفاهيمه وآلياته ، بالقدر الذى يؤهلهم للتعامل الجيد مع آليات العصر ، واحترام الوقت واستثماره ، والقدرة على التكيف مع الظروف المحيطة .

٢ – تحدى ثورة التكنولوجيا :

تجتاح العالم – اليوم – ثورة جديدة يطلق عليها اسم « الموجة الثالثة » وهى مزيج من التقدم التكنولوجى المذهل والثورة المعلوماتية الفائقة ، والتى أدت إلى وجود ثورة جديدة فى مرحلة تالية للثورة الزراعية والثورة الصناعية ، وتتميز هذه الثورة الجديدة بالسرعة الفائقة ، مقارنة بالثورات السابقة . فإذا كانت الثورة الزراعية قد استغرقت ٨٠٠٠ عام والثورة الصناعية أقل من ٣٠٠ عام فإن الثورة أو الموجة الثالثة قد تشكلت فى أقل من أربعة عقود فى إطار نظام جديد له هياكله ، وله نظامه الإنتاجى المتميز ، وله انعكاساته الصناعية ، وله آثاره الأخلاقية والاجتماعية أيضا ، حيث أدت إلى تغيير جذرى فى شكل الحياة . وإذا كان الإنتاج فى عصر الثورة الصناعية قد تميز بالوفرة **Mass Production** وكثافة العمالة **Labour intensive** ، فإنه يتميز بالسرعة وتركيز المعرفة **Knowledge intensive** فى الثورة

الثالثة ، كما يتميز أنه إنتاج خدمات وأفكار بدلا من السلع والآلات والقدرة الكبيرة على مواجهة تغير أذواق المستهلكين .

وتحتاج وسائل الإنتاج وهياكله فى عصر الثورة أو الموجة الثالثة ، إلى التسلح بنظام معلوماتى فائق السرعة يستطيع التعرف على التغير الذى يحدث فى أذواق المستهلكين ومتطلباتهم فى كل مكان من العالم ، ويحدث التعديل السريع فى خطوط الإنتاج لملاحقة هذا التغير ، ولإنتاج سلع أو خدمات جديدة . مما يحتم توفير كوادر قائمة على الإنتاج ، تتصف بقدرات عالية من حيث القدرة على استعمال الرياضيات المعقدة ، والقدرة على التعامل مع الكمبيوتر ، والقدرة على حل المشاكل **Problem Solving** واتخاذ القرارات **Decision-making** والقدرة الفائقة على تقييم جودة الإنتاج على خط الإنتاج ذاته ، دون انتظار لتعليمات أو رقابة لاحقة أو سابقة عليه .

إن الثورة الثالثة أحدثت تغييرات خطيرة فى العالم ، حيث تندثر مهن وتخصصات قديمة ، وتنشأ مهن وتخصصات جديدة يوميا . ومن هنا ، يأتى تطوير التعليم كضرورة حتمية ، باعتباره الأداة القادرة على تطوير إمكانات المواطن المصرى بما يمكنه من التعامل مع تكنولوجيا العصر .

لقد كان المدخل **التقسيمى أو الاختزالى** لدراسة المعرفة **Reductionism** هو المدخل التقليدى السائد حتى عهد قريب ، حيث تعارف العلماء والمفكرون إلى حد يكاد يصل إلى الاتفاق فيما بينهم ، على تقسيم المعرفة الإنسانية إلى علوم ومجالات تخصص مختلفة . وبتعمق الباحثين والدارسين ، فإن النظرة الميكروسكوبية غلبت على النظرة الكلية ، الأمر الذى نجم عنه تعرض العلاقة البينية بين العلوم المختلفة للغشاوة وتعتيم الرؤية وعدم الوضوح ،

وذلك فضلا عن افتقاد الإنسان قيمة تكامل المعرفة ، وترابط عناصرها ، وتداخل مكوناتها .

ومع تفشى هذا الاتجاه ، حدث أيضا – وفى نفس الوقت –إحساس متنام لدى الإنسان بفقدان المعانى العميقة التى يشكلها العلم المرتبط باحتياجات الإنسان الأساسية ، الأمر الذى أدى إلى عجز التعليم عن إثارة المشاعر الدفينة التى تعبر عن حاجات الإنسان فى واقعه الذى يعيشه ، أو طموحه الذى يسعى إليه .

إن الارتباط بين المعلومات التى يستقيها الإنسان ، ومكونات الحياة نفسها ، هو الطريق الطبيعى ، والمدخل الحقيقى لاستيعاب المعرفة ، والتفاعل معها والتأثر بها . فلا يعقل أن يتناول الإنسان المكون من جسم وروح وقلب ومشاعر وعواطف وغرائز تتفاعل كلها وتشكل النسيج الإنسانى فى النهاية ، المجتمع الذى يعيش فيه ، بجزئيات منفصلة ، أو جزر منعزلة ، ومن خلال ظواهر متفرقة وأحداث بعيدة الصلة ببعضها البعض ؛ لأن هذا يفقد الحياة نفسها حيويتها وديناميكيتها ، وتأثيرها القوى لدى الإنسان ، وتفاعل الإنسان معها .

لا شك فى أن عناصر الحياة مترابطة ، متفاعلة ، متداخلة ، ابتداء من أكثر الأشياء ثباتا وصلابة وجمودًا ، إلى أصغرها حركة وحيوية ، فنحن حين نسطح المعرفة ونتعامل معها أو نتناولها كظواهر منفصلة أو منعزلة عن بعضها البعض – فإننا نفقدها البعد المكانى والزمانى والإنسانى ، هذا فضلا عن أننا – بذلك – نخلق مجتمعا مصطنعا ، يفقدنا الإحساس بالدهشة والانبهار اللذين يعدان من أهم حوافز التعليم والمعرفة ، الأمر الذى

يؤدى بالضرورة إلى الثقافة السطحية .

ومن جهة أخرى نحن نجتاز مرحلة خطيرة فى حياة البشر عموما ، فملاحقة الأحداث وسرعة التغيرات التى تجرى فى العالم شىء غير مسبوق ، ولعل هذا ماعبر عنه الكاتب الأمريكى « توفلر » حينما أصدر كتابه ، «صدمة المستقبل » ، وقارن بين ما يشعر به الإنسان عندما يتعرض لتلك التغيرات السريعة والمتلاحقة ، وبين الطيار الذى يجتاز لأول مرة حاجز الصوت .

إن دخول التكنولوجيا الفائقة ، قد أعطى الإنسان إمكانات هائلة ، لم تكن موجودة من قبل ، فاليابان مثلا أدخلت الإنسان الآلى من الجيل الثالث فى صناعة السيارات ، هذا وقد بلغت أعداد الإنسان الآلى فى العالم سنة ١٩٨٨م من الجيل الثالث ، ٢٨٠ ألف إنسان آلى ، منها ١٧٦ ألف موجودة فى اليابان ، و ٤٨ ألفا فى أوربا ، و ٣٣ ألفا فى أمريكا ، و ٢٣ ألفا فى باقى دول العالم ، هذا الإنسان الآلى استطاع أن يجعل الإنتاج عالى الجودة ، وخفض زمن الإنتاج إلى الربع وتكلفة الإنتاج إلى الثلث وحسم سباق صناعة السيارات فى العالم لصالح اليابان ، لكن فى مقابل هذا فإن دخول أى آلة متقدمة أو الإنسان الآلى أو سوبر كمبيوتر يؤدى إلى إزاحة أعداد متزايدة من القوى العاملة . ولذا فقد بدأ شبح البطالة العالمية يطل على كثير من الدول ، حيث ظهرت البطالة فى أمريكا وأوروبا ، ولم تستطع دولة أوروبية فى السنوات العشر السابقة أن تقلل حجم البطالة عن ١٠٪ بأى شكل من الأشكال . وإذا كان العمل التكرارى (الروتينى) يشكل أكثر من ٧٥٪ من حجم العمل فى الدول المتقدمة ، فإن « السوبر كمبيوتر » والإنسان الآلى يمكنهما أداء هذه الأعمال بدلا من الإنسان ، وهذا بدوره

قد أدى إلى الاهتمام العالمى بالبطالة الرهيبة غير المسبوقة .

إن الثورة التكنولوجية الحديثة تتطور تطورا سريعا فى جميع المجالات ، فقدرة أى « كمبيوتر » صغير تتضاعف أربعة آلاف مرة كل عشر سنوات بنفس الحجم ، كما استطاع العلماء اكتشاف بعض « الترانزستورات » الصغيرة التى يمكن تجميع مائة مليون إلى بليون منها فى شريحة بحجم ظفرالإصبع ، وأصبح من المتوقع فى القريب المنظور – فى ظل التطور الموجود – إمكان تخزين كل كتاب أو صحيفة أو مستند تم إصداره حتى الآن ، على شريحة في حجم بطاقة ائتمان صغيرة . **كما أصبح من الممكن الآن – بفضل هذه القدرة الهائلة غير المسبوقة – أن تدرس الظواهر التى كانت تدخل فى عداد الظواهر الفوضوية أو الظواهر المركبة التى لا يمكن حسابها** .

ومثال ذلك ، أننا كنا – وإلى عهد قريب – نتعامل مع النظم الثابتة ، وكانت النظم المعقدة أو المركبة ، أو ما كان يدخل فى نطاق الفوضى **Chaos** فى الماضى القريب ، من التعقيد والضخامة بحيث كان يصعب معها إن لم يكن يستحيل قياسها أو التنبؤ العلمى بنتائجها ، وكانت العقبة الرئيسية – كما سلفت الإشارة – فى حساب هذه التطورات أو التفاعلات التى ينتمى إليها هذا النوع من الأنظمة غير الثابتة أو المعقدة تتعلق بعدم قدرة الحاسبات الإكترونية التى كانت متوافرة إلى عهد قريب على حساب العوامل المختلفة التى تؤثر فى تلك الظواهر أو تتدخل فى مكوناتها متأثرة بها ومؤثرة فيها . فى حين أن هذا كله أصبح الآن يشكل علما جديدا هو علم التعقيد **The science of Complexity** حيث من الملاحظ الآن وفى ظل تطور الحاسبات

الإلكترونية ، أن سرعة هذه الحاسبات وقدرتها قد تقدمت بشكل مذهل غير مسبوق بما يمكن العلماء بواسطتها من إجراء العمليات الحسابية الضخمة والمعقدة المكونة لهذه الظواهر ، وبدأنا نتكلم عن مسائل قد تدخل فى إطار الخيال العلمى .

وتوجد أمثلة عديدة للثورة التكنولوجية وتأثيراتها العديدة فى مجالات الحياة المختلفة ، فقد استطاع العلماء فى مجال آخر أن يجتازوا الحواجزالجينية بين النباتات وبين النباتات والميكروبات ، وبين فصائل محددة من الحيوانات إلى فصائل أخرى ، كما تمكن العلماء من إنتاج حيوان له رأس فصيلة معينة وجسم فصيلة أخرى ، كما استطاعوا اجتيازالحاجز الجينى بين فصائل مختلفة وأنواع مختلفة من الكائنات الحية . **وبهذا دخل العالم مرحلة جديدة عن طريق اكتشاف عدة تكنولوجيات جديدة ، منها الكيمياء الحسابية أو الإحصائية ، والتكنولوجيا فائقة الصغر ، والحياة الصناعية ، والذكاء الصناعى ، بحيث أمكن العمل بعكس الاتجاه الذى كان سائدًا فى كل مراحل التاريخ السابقة** ، حيث كنا نبنى الأشياء من أعلى إلى أسفل ، نحضر خشبا ونقطعه ، ثم نشكل شكلا معينا ثم ننحته . ولكننا – الآن – ولأول مرة فى التاريخ – نبدأ رحلة عكسية ، نبدأ بالإنشاء عن طريق الذرات والجزيئات ، فعن طريق الكيمياء الإحصائية أو الرياضية ، نستطيع أن نحدد التركيب اللازم للمواصفات المطلوبة بكل تفاصيلها وكل معاييرها لإنشاء « كوبرى » أو جسر مثلا أو طريق ، أومادة تستعمل فى الطائرة ، أو مادة أخرى تستعمل فى السيارة ، أو مادة تستعمل فى توصيلات كهربائية ، ونحدد التركيب الكيميائى لهذه المادة غيرالموجودة حاليا ، ونعطيها لتكنولوجيا

أخرى وهى : **Computational Nanotechnology** ، وعن طريقها تقوم آلات فائقة الصغر فى حجم الجزيئات ، ببناء التركيب الكيميائى السابق اكتشافه بالكيمياء الإحصائية والحسابية ، وتشكل منه المنتج المطلوب ، حيث يقوم الذكاء الصناعى بالعمليات التى كان يقوم بها البشر فى تشغيل الآلات تحقيقا للتركيب الكيميائى المتصل . ولأننا وصلنا إلى تحديد كيميائى دقيق لطبيعة المنتج المطلوب إنتاجه ، فمن المنتظر أن تكون هذه المنتجات أكثر صلابة بمقدار (٨٠) ثمانين مرة على الأقل ، وأطول عمرا من المواد الموجودة حاليا فى أى صناعة ، أو فى أية عملية تكنولوجية .

لقد أصبحت هذه التكنولوجيا فائقة الصغر ، مدخلا هائلا إلى العلاج الطبى ، بحيث نستطيع أن ندخل الآلات فائقة الصغر فى مجرى الدم ، لتصلح أوعية أو شرايين ، أو لتقوم بتدمير بعض الخلايا السرطانية المريضة ، أو لتجرى عمليات جراحية فى أماكن لم يكن إجراء عمليات جراحية فيها متاحا . وقد أصبح من الممكن فى ظل هذه التطورات – وفى إطار اكتمال الخريطة الجينية للإنسان **Human Genome** – أن يصل عمر الإنسان فى مرحلة ما فى القرن القادم إلى ضعف العمر الحالى ، كل هذا وغيره يشكل سيناريوهات فائقة التعقيد ، فبدلا من أن يعيش الإنسان (٦٠) أو (٦٥) عاما كما هو الحال الآن ، أصبح من الممكن – وبفضل الله – أن يعيش (١٢٠) أو (١٣٠) أو (١٤٠) عاما .

إننا نواجه فى هذا المنعطف التاريخى تحديات خطيرة ، فأمامنا تحدى التقدم بما يفرضه من احترام التكنولوجيا المتقدمة ، واكتشافها ، واستعمالها وتطبيقها ، وفى نفس الوقت ، حماية المجتمع من سيطرة التكنولوجيا المتقدمة

على الحضارة والثقافة . وهذه مشكلة يعانى منها – اليوم – المجتمع الغربى ، وهى ظاهرة يطلق عليها سيطرة التكنولوجيا على الثقافة والحضارة **Technopoly**، أدت إلى مشاكل اجتماعية وأسرية وأخلاقية ومجتمعية ، كالتفكك الأسرى ، والانحلال الأخلاقى ، وتفشى العنف والجريمة ، والإدمان ، وحتى الانتحار بعد الوصول إلى اليأس الكامل – فى بعض الأحيان – من جانب البعض .

نحن فى بلد يعتز بجذوره ، وتقاليده ، وتاريخه ، وحضارته ، فإذا كنا جزءا من مجتمع عالمى ، فإننا – فى نفس الوقت – يجب ألا نفقد هذه الجذور ، وهى بالقطع معادلة صعبة ، يتحتم علينا التعامل معها ، والنجاح فى تحقيق التوازن بين مفرداتها ، وتحديد طريقنا بينها وحماية الوطن من آثارها الخطيرة ، والتوفيق بين دواعى التقدم التكنولوجى ، وضرورات الانتماء والولاء للوطن والقيم والجذور الحضارية ، بحيث تعكس مناهجنا التعليمية هذه المتطلبات بالتركيز على التاريخ الوطنى ، بما يحقق الإحساس بالولاء والانتماء ، وينمى الشعور بالفخر والاعتزاز بالبطولات والإنجازات التى حققها الشعب فى تاريخه الطويل ، وبما يترجم الأحداث إلى دروس مستفادة وعظات وعبر تساعد الأبناء على تجنب المواقف والأخطار فى المستقبل . إننا فى مواجهة ثورة تكنولوجية عارمة ، لها تأثيرات فى كل مجالات الحياة ، ولابد أن نستعد لها . فإذا أخذنا – على سبيل المثال – الثقافة ، والفن ، والمسرح ، والرسم ، والشعر ، والأدب ، وحاولنا النظر إليها فى نطاق المجتمعات التى تتميز بالسرعة الهائلة وبالربحية كهدف أساسى فى الحياة ، وبالمادية الطاغية ، وبسيطرة التكنولوجيا على كل القيم وماعداها – فإن الأسئلة المطروحة فى هذه الحالة هى : هل تستطيع هذه الفنون أن

تنتعش وتزدهر فى ظل هذا المجتمع الذى تُقيَّم فيه الأعمال كلها من زاوية قيمتها المادية ، وبمقدار ربحيتها ؟ هل الفنان المبدع الذى يعكف على لوحة لشهور عديدة ، يستطيع أن يفعل ذلك فى مجتمع يطالبه بلقمة العيش من يوم إلى يوم ؟ هل يستطيع أحد أن ينفق على مسرح يتطلب التدريب المستمر للفرق تكاليف باهظة فى عمل يومى متواصل يوما بعد يوم يهدف إلى فن راق وأصيل ، وهناك البديل السريع فى السينما والفيديو والإنترنت ، وشبكة الاتصالات التى تستطيع أن تصل فى يسر وسهولة إلى أى مستهلك فى أى مكان من العالم بما يشاء أو بما يتاح من وسائل الإمتاع والترفيه فى أى لحظة ؟ هل العلاقات الإنسانية التى نشأنا وتربينا على تقديرها واحترامها ستظل هكذا ؟ لقد بدأنا نشعر ونسمع أن الصداقة تحولت إلى اتصالات وارتباطات مع من يستطيع أن يدفع أو من بيده أن يمنح أو يمنع ، حيث لم يعد – الآن – لدى كثير من الناس وقت لتضييعه فى الصداقة الخالصة المنزهة عن الهوى .

كذلك – فإن الأسرة تشهد مع هذه الثورة التكنولوجية التى كسرت حواجز الزمان والمكان ، بعد أن أصبح الترحال المستمر ، والانتقال من مدينة إلى مدينة أخرى ، ومن بلد إلى بلد آخر ، ومن قطر إلى قطر آخر أسلوبًا سائدا للحياة – تطورات غير متوقعة وتغيرات شتى ، مما أدى إلى ظهور نمط جديد من الحياة يفتقد عوامل الاستقرار والألفة ، بحيث لايتوافر الوقت اللازم للاستمتاع بروح الأسرة ، بل لقد ظهرت العلاقات العابرة والاتجاه إلى الاستمتاع دون تورط فى علاقات مستديمة ، وأصبح هذا هو نمط الحياة الذى يفضل كثير من هؤلاء الرحالة أن يستبدلوه بالعلاقات الأسرية

التى نشأنا على احترامها والتمسك والاعتداد بها .

لا يمكن أن نتصور غياب أحاسيس أو تدهور قيم استمتعنا بها ، مثل الإحساس بالجمال ، والإحساس بالسعادة ، والاطمئنان ، والأمل النابع من الحياة الأسرية ، والقيم الإنسانية النبيلة ، مثل احترام الآخرين ، والصداقة ، والإخلاص ، فليس من السهل – ولو للحظة واحدة – أن نتصور تحول هذه القيم إلى مسميات أخرى ، تفرغها من مضمونها الحقيقى ؛ لأنه فى هذه الحالة ، ستصبح سعادة الإنسان على هذا الكوكب مهددة تهديدًا خطيرًا .

٣ – تحدى المنافسة العالمية والاحتكارات الدولية :

فى إطار العالمية والثورة التكنولوجية تواجه مصر تحديا آخر يتعلق بعنصر المنافسة العالمية ، خاصة مع زيادة الانفتاح على العالم وتوقيع اتفاقيات الجات . ووفقا لهذا التحدى ، فإن عناصر المنافسة والجودة والتميز هى التى ستحكم قوانين السوق خلال المرحلة القادمة ، بحيث تصبح الدولة التى تملك ميزة نسبية فى الإنتاج والجودة هى التى تستطيع أن تحكم السوق ، وتحصل على مكونات القوة الجديدة فى العالم . **ومن هنا ، تظهر أهمية التعليم باعتباره أحد محددات إنتاجية أى دولة ؛ لأنه يحدد إنتاجية الفرد فيها عن طريق الخبرات والقدرات التى يتسلح بها الأفراد .**

وتختلف طبيعة المنافسة العالمية حاليا عنها فى القرون السابقة ، حيث كان تصارع الدول على المواد الخام والمستعمرات ، أما الآن فالتصارع بين الدول على الأسواق والمستهلكين . ولذلك ، فليس من مصلحة الدول المتقدمة أن تقوى أو تدعم الصناعات فى الدول النامية ، حيث تعتبرها أسواقا لتصريف منتجاتها .

ويتصل بتحدى المنافسة تحد آخر يتعلق بالاحتكارات الدولية ، فمصر تحتاج إلى مستثمرين ، وقد طرحت مصر مشاريع كثيرة وطلبت من كل الدول المحبة للسلام أن تقدم المستثمرين . ولكن طبيعة الاستثمارات الموجودة عرضة لاحتكارات دولية ، الأمر الذى يضعف من ارتباطها الوطنى والجغرافى ، وأحيانا الأخلاقى ، بأى شىء ولأى شىء ، وذلك فضلا عن أنها تنظر إلى مصالحها الاقتصادية البحتة دون أى اعتبارات أخرى . وعلى قدر حاجتها للامتيازات يكون انتقالها فى أى وقت من بلد إلى بلد آخر يقدم لها ميزات أفضل ، مخلفة وراءها فراغا هائلا أو كارثة اقتصادية ، كما حدث فى ربيع ١٩٩٥م فى المكسيك ، وهذا مكمن خطورة الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية وحدها دون قاعدة من القدرة الذاتية .

وعلينا ، ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين ، أن نحدد موقفنا ، هل هو موقف المتفرج السلبى ؟ أم موقف الفاعل الإيجابى المتصدر للتغيير ؟ فأمامنا تحديات كثيرة ، **أحدها فى مجال التعليم الذى يعد أحد العناصر البارزة التى تحكم اقتصاد السوق** .

إن هذه المتغيرات العالمية تشكل تحديا جديدا لكيان الدولة وحدودها وصلاحيتها ، فلاشك أن الاقتصاد الحر والنظام الرأسمالى بصفة عامة نظام يتعدى الحواجز والحدود ، ومنها الحدود الوطنية والإقليمية ؛ لأن التجارة الدولية لا تعرف حدودا ، ولا تعترف بحواجز ، وترفض أى ضوابط سواء كانت وطنية أم اجتماعية وأحيانا أخلاقية ، ولايهمها إلا قوانين السوق .

فالمنافسة على مستوى العالم – اليوم – تقوم على حرية الاختيار ، إذ لا نستطيع فى المستقبل أن نفرض حماية على المنتجات . إذ أن جميع دول العالم

تدخل سوقا واحدة ، فى تنافس تحكمه القدرة التى يتمتع بها أى شعب ، والقدرات التى يتسلح بها أفراده ، والتى تنعكس على إنتاجية المواطن .

وعلى المستوى الإقليمى ، فهناك دول تقف أمامنا ، ولابد أن نعمل لها حسابا ، وهناك منافسة مع كل دول العالم ؛ لأنه فى ظل هذه الحرية غير المسبوقة فى المجالات التجارية لابد أن نتنافس جميعا على أسواق العالم . والمنافسة العالمية والإقليمية فى ظل ثورة الاتصالات ، وفى ظل ثورة المعلومات ، وفى إطار تحرير التجارة ، وتزايد النفوذ الدولى على القرار الوطنى فى أى دولة ، تجبرنا على مواجهة عالم يشكل قرية كونية صغيرة ، تخضع لقانون العرض والطلب ، وتشكل سوقا واحدة . **والفيصل فى هذا السباق هو القدرة التنافسية لأى بلد فى مواجهة أطراف أخرى ، ولانستطيع أن ندخل هذه المنافسة إلا بخبرات وقدرات متميزة تنافس الخبرات والقدرات التى يتمتع بها أبناء الدول الأخرى** . والقول بأنه يمكن أن ننغلق على أنفسنا ، أو نتقوقع داخل حدودنا ، أو أن نستغل الكثرة العددية من السكان ، ومن الأيدى العاملة ذات الخبرات المحدودة ، وباستعمال تكنولوجيات بسيطة متواضعة ، قول ترفضه الحقائق العلمية التى تتصل بالمرحلة التى نعيشها ، فثورة الاتصالات قد اجتاحت حواجز الزمان والمكان ، والثورة العلمية التكنولوجية لا قبل للكثرة العددية أيا كانت على مواجهتها أو منافستها .

وعليه ، فإن التحدى الحالى هو تحدى الدخول فى سوق عالمية واحدة منطقها الوحيد التنافس . لهذا كان علينا أن نواجه التحدى ، وأن ننافس دولا تملك مقومات الموجة الثالثة ومعرفة متطلبات السوق ، واحتياجات

المستهلكين . والتسويق – الآن – عملية حاكمة فى الاقتصاد العالمى ، والذى أصبح اقتصاد السرعة ، وليس اقتصاد وفرة أو إنتاج وفرة ، ولايمكن أن يتم ذلك إلا عن طريقين :

الأول : تطويرالتعليم الذى يعمل على إكساب القدرات والخبرات التى تعمل على رفع إنتاجية الإنسان الفرد واكتشاف التكنولوجيات الجديدة وأساليبها المبتكرة بما يعمل على تضييق الفجوة الحضارية بيننا وبين العالم المتقدم .

الثانى : الحرص على السلام الاجتماعى والتماسك الأسرى ، فى ظل التطور السريع المتلاحق والذى تفرضه ثورة المعلوماتية .

ومن ناحية أخرى وفى مواجهة الثورة التكنولوجية التى استطاعت أن تجتاح حواجز الزمان والمكان ، خاصة إذا أخذنا فى الحسبان ، أننا بحكم اتفاقية الجات ، وما يترتب عليها من حرية التجارة ، ونمو الاقتصاد الحر ، قد أصبحنا فى قرية كونية صغيرة . ومع هذه الاحتمالات العلمية الهائلة بجوانبها الإيجابية والسلبية ، وبما فيها من خير وشر ، فإن المتأمل للمستقبليات يجد نفسه فى مواجهة معادلة فائقة التعقيد والصعوبة . والسؤال الذى يطرح نفسه أمامنا هو : هل نحن حقا مقبلون على زمن يستطيع فيه الإنسان أن ينعم بالرخاء والسعادة ، وتتوافر فيه كل متطلبات الحياة فى يسر وسهولة ، أم أن هناك احتمالات أخرى لم تكن واردة فى التفكير ، أو لم تكن تخطر على الذهن ؟

لقد أصبح الاقتصاد الحر هو المسيطر على النشاط الاقتصادى فى العالم الذى أطلق عليه كثير من المفكرين الأمريكيين اسم « ماك وورلد »

Mac World ، نسبة إلى محلات « ماكدونالدز » الشهيرة التى تنتشر فى كافة الدول وفى كل مكان بصرف النظرعن الاختلافات السياسية والمفارقات الاجتماعية . ومن الواضح أن هذه التسمية تحمل فى طياتها نقدًا طريفًا ، وهو أن الاقتصاد الحر أو الرأسمالية التى لاتتقيد بارتباطات اجتماعية – لاتطيق فكرة القيود والحواجز ، حيث تكرهها الرأسمالية كراهية واضحة ، وإن ما تعارفنا عليه على أنه الصالح العام ، أو المصلحة العامة مسألة هامشية فى اقتصاد السوق ، حيث تترك الخدمات العامة فى إطار هذا النظام فى أحسن الفروض إلى مؤسسات اعتبارية هلامية غير مجدية فى كثير من الأحوال . وهل نستطيع فى ظل تنامى عدم التكافؤ الرهيب بين فئات كثيرة فى المجتمع ، أن ننعم بالأمان والاستقرار فى مواجهة تردى السلام الاجتماعى وتفكك النسيج الاجتماعى ؟ لقد صدقت توقعات عدد من المفكرين بأن البطالة ستزيد ؛ لأن دخول التكنولوجيا الفائقة – سواء أكانت آلة أم إنسانا آليا أم سوبر كمبيوتر – يؤدى إلى إزاحة أعداد متزايدة من القوى العاملة وظهور شبح البطالة ، وفى نفس الوقت إلى توافر فرص الغنى الفاحش لمجموعة صغيرة من الناس ، فى مقابل فقر مدقع لشريحة أخرى أكبر . واليوم فى معظم الدول الصناعية المتقدمة وجدوا أن ٧٥٪ من قوة العمل عبارة عن أعمال تكرارية ، يمكن أن يحل محلها الكمبيوتر المتقدم أو الإنسان الآلى ، وهناك إحصاء صدر يقول : إن (٩٣) ثلاثة وتسعين مليونا من قوة العمل الأمريكى مهددون بالبطالة ، كما يتضح ذلك أكثر فى توزيع الثروة فى أمريكا ، حيث نجد أن ٤٪ فقط من مواطنى أمريكا الذين يعملون فى قطاع المعرفة ، يملكون أكثر مما يملك ٥١٪

من المجتمع الأمريكى الذى يشكل قاعدة المجتمع ، بحيث أصبحت هذه الظاهرة تهدد المستويات الدنيا فى التعليم دون غيرها ، خاصة بعد أن تأكدت حقيقة أن المطلوب فى الموجة الثالثة ، هو التعليم من المستوى الثالث ، الأمر الذى أدى إلى تزايد الفجوة بين دخول خريجى التعليم العالى ، وخريجى التعليم من المستويات الأدنى ، واستمرار هذه الفجوة فى التزايد هذا فضلا عن أن الغالبية العظمى ممن يفقدون أعمالهم نتيجة دخول التكنولوجيا الحديثة وإعادة الهيكلة فى اطار الموجة الثالثة ، هم من المستويات التعليمية قبل الجامعية . **وهذا يعنى بوضوح شديد أن الفجوة التعليمية الكبيرة قد أدت إلى فجوة اقتصادية مماثلة ، وتبعتها بالضرورة فجوة اجتماعية ، ظهرت بجلاء فى الولايات المتحدة الأمريكية بين السود بصفة خاصة ؛ لأن فرص التعليم العالى المتاحة لهم أقل .** هذا الوضع أصبح يهدد النظام الاجتماعى فى أمريكا ، خاصة إذا سلمنا بحقيقة أن هذه الفجوة تزداد اتساعا بمتواليات رياضية فى ظل الموجة الثالثة وثورة العلم .

إن المتتبع للدراسات التى تجرى حاليا ، يستطيع أن يلمح بعض المؤشرات أو العلامات التى تدل على هذا ، حيث بينت دراسة أجريت فى الفترة من ١٩٧٧م إلى ١٩٩٠م فى الولايات المتحدة الأمريكية ، أن خُمس المجتمع الأمريكى الأكثر فقرا قد زاد فقره بنسبة ٥٪ ، وأن الخمس الأغنى فى هذا المجتمع قد زاد غناه بنسبة ٩٪ ، الأمر الذى يؤكد أن الاتجاه موجود ، وأن إحلال التكنولوجيا فائقة القدرة محل العمالة ، وإيجاد فرص هائلة لمن يملك المعرفة – أصبح أمرا يجب أن نواجهه .

إن دخول التكنولوجيا الفائقة ، سواء أكانت آلة ، أم إنسانا آليا ، أم سوبركمبيوتر ، يؤدى إلى إزاحة أعداد متزايدة من القوى العاملة ، وظهور شبح البطالة .

فعلى سبيل المثال فإن جميع المؤسسات العالمية الكبيرة قد قامت بتقليص حجم العمالة الموجودة فيها تحت شعار إعادة الهيكلة **Downsizing** أو **Reengineering** ، لتكون قدرتها وكفاءتها فى العمل أفضل ، كما حدثت تطورات كثيرة جدا فى الصناعة ، خاصة فى صناعة الصلب والنسيج والسيارات ، وعلى سبيل المثال ، فإن شركة جنرال موتورز فى أمريكا خفضت عدد العمال فيها إلى الثلث فى الفترة من سنة ١٩٨٠م إلى سنة ١٩٩٠م ، كما أن يونيتد ستيل **United Steel** وهى أكبر شركة للصلب – قد استطاعت زيادة الإنتاج من ٨٠٪ إلى ٩٠٪ بعد تخفيض العمالة من (١٢٠،٠٠٠) مائة وعشرين ألفا إلى عشرين ألفا ، واستطاعت أن تستغنى عن مائة ألف عامل خلال عشر سنوات ، وحدث هذا – أيضا – فى ألمانيا بالنسبة لصناعة السيارات .

إن ظاهرة البطالة بدأت تتفشى على الصعيد العالمى ، نتيجة دخول الكمبيوترات المتقدمة لتحل محل العقول البشرية ، وإحلال الإنسان الآلى محل القوى العاملة . وعلى سبيل المثال ، فقد بلغ حجم البطالة فى أمريكا عام ١٩٩٣م ما يقرب من ١٣٪ ، وخلال السنوات العشر الأخيرة لم تنجح دولة أوروبية واحدة فى إنقاص البطالة عن ١٠٪ . ففى فرنسا ، مع ارتفاع الناتج الوطنى الإجمالى إلى٨٠٪ خلال الـ٢٠ عاما الأخيرة ، زاد عدد العاطلين من ٤٢٠ ألف إلى ٥,١ ملايين ، وفى بريطانيا ، مع ارتفاع الناتج الوطنى الإجمالى بنسبة ٩٧٪ خلال الـ ٣٠ عاما الأخيرة ، ارتفع عدد

المنضمين إلى معدل الفقر فى بريطانيا من ٥,٣ ملايين إلى ١١,٤ مليونا .

لهذا كان علينا – فى هذه الحالة – أن نفكر بجدية فى الاحتمالات التى تترتب على هذا التفاوت الصارخ فى الدخول وفى فرص الحياة . **ولاشك فى أن المتبع للحياة البشرية يعلم أن جميع الأنظمة العظيمة ، والإمبراطوريات التى كتبت تاريخها بحروف من نور فى تاريخ البشرية قد سقطت كلها ، وبلا استثناء ، نتيجة التفاوت الصارخ ، والظلم الاجتماعى ، وضياع السلام الاجتماعى** . حدث هذا فى العالم كله ، بدءا من إمبراطوريتى الفرس والروم قديما ، والإمبراطورية البريطانية ، والصين ، وانتهاء « بالإمبراطورية » السوفيتية فى العصر الحديث .

٤ – تحدى زيادة النفوذ الدولى على القرار الوطنى :

تتعرض الأمة العربية وكل دول العالم ، لازدياد محاولة النفوذ الدولى الضغط على القرار الوطنى ، نرى ذلك فى البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، ونراه فى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وفى اتفاقية الجات ، وفى مؤتمرات حقوق الإنسان ، وفى قرارات الأمم المتحدة التى تتعلق بموضوعات معينة ، ونراه فى الرأى العام العالمى ومن يقفون وراءه ، وكل ذلك نراه مؤثرا فى الإرادة الوطنية لأى دولة من دول العالم .

ونتيجة لتزايد النفوذ الدولى وتناقص قدرة كل دولة على مراعاة ظروفها الاجتماعية والبيئية والثقافية ، فإن ذلك يؤثر على القدرة التنافسية لأى دولة وعلى إنتاجية المواطن وقوة المجتمع الاقتصادية . وأيضا ، نتيجة لتزايد النفوذ الدولى ، وتزايد الماديات التى نتجت عن الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات وثورة الاتصالات ، فإن المواطن العادى يقل اعتماده على الدولة التى ينتمى إليها .

وذلك فضلا عن أن هناك نوعا من الاستقلال غير المسبوق للأفراد والجماعات يهدد الانتماء الوطنى فى بعض الأحيان ، مع غلبة الحياة المادية الشديدة ، وسيطرة التكنولوجيا على الحضارة ، وتأثيرها على القيم فى المجتمع .

ويتضح الأثر الأكبر لزيادة النفوذ الدولى على القرار الوطنى ، فى طبيعة رأس المال والاستثمار والاحتكارات السائدة الآن ، حيث إن هناك صفات أخـرى تتعلق بنوعية رأس المال ومصادره .

ففى إطار الثورة الصناعية ، كانت الاحتكارات محدودة إلى حد ما ، وكان كيان الدولة هو القوة الغالبة ، بمعنى أنه فى القرن التاسع عشر كانت إنجلترا هى الدولة المسيطرة ، وفى القرن العشرين الولايات المتحدة الأمريكية ، واليوم نستقبل القرن الحادى والعشرين ، حيث الاحتكارات الكبيرة العالمية **Multi National** التى تتعدى مصالحها وانتماؤها وتصرفاتها كل الحـدود الدولية والأخلاقية والسياسية المتعارف عليها الآن ، وهذه الاحتكارات تهدف إلى تحقيق مصالحها . هذا هو أحد وجهى العملة ، أما الوجه الآخر للعملة فيظهر حينما تجد هذه الاحتكارات ظروفا أفضل فى مكان آخر ، حينئذ تنتقل فجأة باستثماراتها من المكان الذى كانت مستقرة فيه إلى المكان الآخر ، وتترك فراغا ، وتسبب مشاكل للدولة التى اعتمدت على هذه الاستثمارات الخارجية .

ونحن نحمد الله ، على اعتزاز مصر باستقلالها وحرية قرارها ، ولكننا لا نستطيع أن نتجاهل حقائق الحياة التى نعيشها فى هذا العصر ، وعلينا أن نأخذ فى الاعتبار التزايد المضطرد فى النفوذ الدولى على القرارات الوطنية للدول . **فعلى سبيل المثال فإن مصر ترفض تدخل أى قوى فى مناهجها**

التعليمية ، وإذا تطلب الأمر الاستعانة بالخبرة الأجنبية ، فمصر صاحبة القرار فى اتخاذ ما تراه مناسبا . فنحن نحدد المجالات التى يتم الاستعانة فيها بالخبرة الأجنبية ، والتى نعتقد أن الدول الأخرى تقدمت عنا فيها ، مثل الرياضة والعلوم واللغات . أما اللغة العربية والتربية الدينية والتربية القومية ، فهى مسائل لايجوز إقحام الخبرة الأجنبية فيها ، ولايقبل من أى أجنبى أن يتطوع بالكلام عنها ؛ وفضلا عن أنه لايفهمها حتى يدلى برأيه ، ومن ثم ، فهذه المسائل محظور على أى خبرة أو نفوذ أجنبى أن يتطرق إليها .

ثانيا – التحديات المحلية والدولية

تواجه الأمة العربية– أيضا – وهى على أعتاب القرن الحادى والعشرين ، العديد من التحديات ذات الطابع المحلى والدولى فى نفس الوقت ، وهى تحديات لاتواجه الأمة العربية وحدها ، ولكنها تواجه دول العالم المختلفة بدرجات متفاوتة من التأثير والتأثر ، ويمكن استعراض هذه التحديات بإيجاز ، لتوضيح تأثيرها على ملامح تطوير التعليم خاصة فى مصر ، شكلاً ومضمونًا .

١ – تحدى العنف والتطرف والإرهاب :

أصابت تلك الظواهر وطننا ، كما انتشرت فى بقاع أخرى من العالم ، وهى ناتجة عن أسباب كثيرة ، أهمها حالة الاغتراب والضياع التى يحس – فى إطارها – بعض الناس بالحاجة إلى الهروب ، طلبا للماضى فى صورة التطرف الدينى ، أو يقومون بالهرب إلى الخيالات فى صورة الإدمان ، أو بالهجرة من أوطانهم هربا أو يأسا ، أو بالتخلص من الحياة ذاتها . فهى

هجرة زمانية نتيجة غربة مكانية ، وإحساس بالعجز تجاه مجتمع لم يتفهموه أو فساد لم يطيقوه ، وتجاه ظروف لم يستطيعوا التغلب عليها ، ويقف على البعد من يتربص بهذه الفئات ، ومن يحرض ، ومن يستثمر ، ومن يدبر لاختراق المجتمع ، وعلى وجه التحديد الأمن القومى .

وهذا الخطر لا تنفرد به مصر فحسب ، ولكنه ظاهرة عالمية تجتاح معظم دول العالم ، ولابد من مواجهته بكل حزم ، حيث نعيش فى بلد نام يحتاج إلى استثمارات عالية تحتاج بدورها إلى الاستقرار الذى يعد أساس الاستثمار . وقد سبق أن حذر الرئيس مبارك دول العالم المتقدمة من ظاهرة الإرهاب ، ولكن الدول المتقدمة التى استخفت بهذه الظاهرة ، أصبحت الآن تكتوى بنارها أكثر من أى وقت مضى ، فقد أصبحت اليوم إحدى حقائق الموجة الثالثة .

ولما كان الإرهاب يبدأ فى عقول البشر قبل أن يصل إلى الشارع ويستخدم القنبلة والمدفع ، ويبدأ من خلال معامل تفريخ الإرهاب ، والتأثير فى عقول الأطفال والشباب ، وتلقينهم أمورا مغلوطة ، ومبادئ مشوهة ، وتعاليم ممسوخة ، كان على التعليم أن يواجه هذه الظاهرة بكل حسم ، فمن يحاول العبث بالعملية التعليمية يجب أن يقصى فورا عن التعليم .

ولا يجب أن يقتصر الأمر على السياسة أو الإجراءات العقابية فحسب ، وإنما يتم مواجهة التطرف من خلال عدة محاور ، هى : تطوير المناهج وتعديل سياسة القبول بكليات التربية ، وعمل اختبارات قبول دقيقة للمقبولين بهذه الكليات للتأكد من صلاحيتهم للعملية التعليمية ، وأنهم لا ينتمون إلى

هذه الفئات المضللة ، حتى يمكن سد الثغرة التى يمكن أن ينفذ المتطرفون منها محاولين اختراق العملية التعليمية ، كذلك فإن ملاحقة الفساد وترسيخ القدوة الحسنة والمثل العليا ، هى من أهم دعائم محاربة الإرهاب .

وكذا بتطوير مناهج التربية الدينية – ابتداء من المرحلة الابتدائية – بالاستعانة برأى علماء الدين والأزهر الشريف ، مع التركيز على السلوكيات والأخلاق حتى نبين أن الدين ليس شعائر وعبادات فحسب ، ولكنه – أيضا – سلوكيات وأخلاقيات قويمة وسليمة . **هذا ، بالإضافة إلى استثمار طاقات الأطفال والشباب فى الأنشطة التربوية ، وتعويدهم العمل الجماعى والانتماء إلى الوطن ، وغرس الأخلاقيات والسلوكيات الحميدة فيهم ، والإعداد الجيد للمعلم من خلال دورات التدريب المستمرة للمعلمين ، والمعلمات ، وذلك بهدف تنشئة الشخصية السوية القادرة على التصدى للإرهاب على المدى البعيد .**

٢ – تحدى التلوث البيئى :

نحن نجابه تحديا آخر يتمثل فى تلوث البيئة الذى يعد من عوامل التخلف ، وعدم إدراك أخطار تلوثها على المجتمع الذى نعيش فيه – من مسببات التلوث المختلفة سواء فى الماء أم الهواء أم التربة – بما يؤثر على الصحة العامة .

ولعل ما يحدث فى أجزاء متفرقة من العالم من كوارث بيئية ، أشهرها فى المدى القصير كارثة « تشيرنوبل » ومانتج عنها من آثار وصلت إلى مناطق وأماكن بعيدة عن مكان الحادث الأصلى ، يوضح خطورة التلوث البيئى على المستوى العالمى . وهناك – أيضا – أخطار تحيط بالبيئة ، نتيجة استعمال التكنولوجيات المختلفة ، خصوصا التكنولوجيات القائمة ، أو نتيجة التخلف

فى بعض البلاد عن تفهم خطورة ذلك .

وإذا كانت ثورة المعلومات والاتصالات قد هدمت كل الحواجز والسدود ، فإن أحد آثارها السلبية أن هذا العالم لم يعد فيه مكان آمن من أى حدث يحدث فى مكان آخر ، ولم يعد فى مقدور أحد مهما كان ثراؤه ومهما كانت قوته ، أن يتجاهل آثار أى كارثة بيئية ، حتى وإن كانت بعيدة عن وطنه بآلاف الأميال .

نعنى بما تقدم ، أن ما يحدث من أخطار تحيط بالبيئة فى أى مكان من العالم ، تعنينا فى المقام الأول ؛ لأننا معرضون مثل غيرنا لهذه الأخطار ، وبعض هذه الأخطار قد لايكون نتيجة سوء الاستخدام ، أو نتيجة عدم الدراية ، ولكن نتيجة تغيرات بيئية ، أو نتيجة تغيير نمط الحياة . فالمراقبون لدرجة حرارة الأرض فى القرن الماضى والحالى يجدون أن هناك زيادة مضطردة فى درجات الحرارة ، وهناك حسابات علمية تقدر أن هناك ارتفاعا متوقعا فى حرارة الأرض يتراوح بين درجة ونصف وأربع درجات فى القرن القادم ، وهذا كفيل بارتفاع مياه البحر ، وإذا ارتفعت مياه البحر مترا واحدا ، فالآثار التى تترتب على هذا الارتفاع قد تشمل غرق من ١٢٪ إلى ١٥٪ من أرض الدلتا ، والأراضى الزراعية ، وتشريد ما يقرب من عشرة ملايين مواطن ، وهناك عشرات الأمثلة على التغييرات التى يمكن أن تحدث فى البيئة ، وعلى آثارها الخطيرة فى المجتمع .

لذا يعد تحدى البيئة أحد التحديات الخطيرة التى تواجه مصر والعالم أجمع خلال القرن القادم . ومن هنا ، كانت أهمية مراعاة مناهجنا التعليمية دراسة البيئة بمختلف عناصرها ، ودراسة مخاطر التلوث البيئى فى كافة مراحل التعليم ، بالإضافة إلى اهتمام أبحاثنا العلمية ومراكز البحوث بهذه القضية ، ناهيك عن مراكز البحوث المتخصصة فى قضايا البيئة ، والندوات والمؤتمرات التى تعقد خصيصا لهذا الغرض .

٣ – تحدى الانفجار السكانى :

يعد تحدى الانفجار السكانى من أخطر التحديات التى تواجه العالم ، حيث إنه من المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم من ٥,٥ بلايين نسمة إلى ٨,٥ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٢٥ ، وأن ٩٥٪ من هذه الزيادة ستكون فى الدول النامية التى يمثل العالم العربى جزءا كبيرا منها .

كما يعد الانفجار السكانى أحد أخطر التحديات التى تواجه مصر ، وهى تخطو نحو القرن الحادى والعشرين ، ويمكن أن نتصور حجم هذه المشكلة ، إذا عرفنا أن عدد سكان مصر كان يتضاعف كل نصف قرن تقريبا منذ بداية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين ، ثم أصبح يتضاعف كل ٢٨ عاما تقريبا بعد ذلك . وتزداد حدة المشكلة إذا أدركنا أن الموارد وخاصة الزراعة والغذاء لاتتضاعف بنفس المعدل . ومن هنا ، توجد فجوة حقيقية بين كل من نمو السكان ونمو الموارد ، هذا فضلا عن أن سكان مصر عبر العصور يتركزون فى نسبة محدودة من مساحة الأرض المصرية لا تتعدى ٤٪ من جملة هذه المساحة .

وذلك ، بالإضافة إلى تدنى الخصائص السكانية بشكل عام ، وهى عوامل تؤدى إلى تفاقم مخاطر المشكلة السكانية فى مصر .

وبالرغم من التحسن النسبى الذى حدث فى السنين الأخيرة ، فقد وصل معدل الزيادة إلى ٢,٢ وهو معدل لازال عاليا بكل المقاييس العالمية ، وإذا لم نقلل هذا المعدل ، فإن عوائد التنمية المجددة تكون فى خطر .

ومن هنا ، كانت الأهمية القصوى ، للمشروع الجديد بحفر قناة توشكى ومشروعات تعمير سيناء ، وإنشاء واد جديد ، فى قلب الصحراء القاحلة ، ليخرج الإنسان المصرى – لأول مرة فى التاريخ – من حصار الوادى القديم العتيد ، الذى ضاقت روافده بسكانه ، المحتشدين عليه والمكتظين حوله ،

إلى مجتمعات جديدة تتوافر فيها مقومات الحياة والتحضر ، ويساهم فى تفتيت وخفض الكثافة السكانية العالية فى الوادى القديم ، ويستوعب الزيادة السكانية المتوقعة ، والآتية لاريب فيها ، مهما انخفضت معدلاتها ، إلى أدنى حد تشير إليه التوقعات والتنبؤات السكانية فى أحسن الفروض تفاؤلا .

وإذا كانت هذه المشروعات العمرانية الجديدة فى جنوب الوادى وسيناء تعتبر تنمية أفقية بالغة الأهمية فالأهم أن يواكب هذه التنمية الأفقية تنمية رأسية واعتبارية تنقل الإنسان المصرى إلى مكان جديد وفى نفس الوقت إلى حضارة جديدة تستوعب آفاق وإمكانات الموجة الثالثة .

وكذلك ، فإن من التحديات التى يجب أن يقابلها النمو الاقتصادى ، أن يكون معدل هذا النمو أعلى من معدل الزيادة السكانية . ولعلنا قد استمعنا إلى الرئيس مبارك ، حينما طالب بأن يزيد النمو الاقتصادى حتى يصل إلى ثلاثة أضعاف الزيادة السكانية ، حتى نستطيع أن نفى بما وعدنا به المواطنين من البدء فى مرحلة الانطلاق والرخاء ، وتلك مسألة تحتاج إلى جهد كبير ، وإلى تغيير جذرى ، وإلى إرادة قوية من كل المواطنين . تلك مسألة لاتتحمل مسئوليتها الحكومة وحدها ، ولاقطاع الإنتاج فحسب ، وإنما هى مسئولية يتحملها كل المواطنين وتتعلق بإرادة قومية يجب أن تُصمم على بلوغ هذا الهدف . وبالرغم من الإصلاح الاقتصادى الذى حدث فى مصر ، فإن المواطن العادى لازال ينتظر حلول فترة الانطلاق والرخاء ، ومازالت المسافة أو الفجوة واسعة بين معدل الزيادة السكانية ، ومعدلات النمو الاقتصادى ، ولاتفى بحاجة هذا الوطن وطموحاته النبيلة .

هذه الزيادة السكانية – وهى تمثل تحديًا خطيرًا – لها أثر ملموس على التعليم والنظام التعليمى ؛ فهى تعرقل تقدمه ، وتجعل اليوم الدراسى

الكامل عدة فترات قصيرة لاتفى بالاحتياجات التعليمية ، فضلا عن تكدس الأعداد الضخمة من التلاميذ ، كما جعلت وباء الدروس الخصوصية ينتعش نتيجة ازدحام الفصل المدرسى ، ونقص الاستيعاب لدى الطلاب ، وقلة اهتمام المدرس بتلاميذه لزيادة عددهم على المعدلات المعقولة .

ومما لاشك فيه ، فإن للتعليم – خاصة تعليم الإناث – الدور الهام ، الذى قد لايعادله أو يقترب منه دور آخر ، فى الارتفاع بالوعى العام ، والتفهم والاقتناع ، بخطورة وأبعاد وانعكاسات المشكلة السكانية . ولعل فيما انتهت إليه الدراسات الاجتماعية والسكانية التى أجريت طوال السنوات الأخيرة ، من حيث الارتباط القوى بين المعدلات الكبيرة فى الزيادة السكانية ، وبين المناطق التى ترتفع فيها نسبة الأمية والتسرب من التعليم ، ما يؤكد ذلك . هذا فضلا عن أن هذه الدراسات ذاتها قد أظهرت أيضا ، نفس الارتباط بين انتشار ظواهر التطرف والإرهاب وبين هذه المناطق التى تتفشى فيها الأمية وظاهرة تسرب الإناث من التعليم ، وهو أمر يدعو – بل ويحتم – الوصول بالخدمة التعليمية إلى هذه المناطق ، بالقدر الذى يتناسب مع ظروفها وإمكاناتها أيا كانت ، ولعل هذا المنظور القومى الواعى كان وراء فكرة السيدة سوزان مبارك فى إنشاء وتبنى مدارس الفصل الواحد ومدارس خدمة المجتمع ، فى المناطق المحرومة من التعليم ، والتى تعانى من ارتفاع نسبة الأمية خاصة بين الإناث .

يتضح من هذا الاستعراض السريع أن مصر – وهى تخطو إلى القرن الحادى والعشرين – تواجه الكثير من التحديات العالمية والإقليمية والمحلية ، وأن مواجهة هذه التحديات يفرض حتمية تطوير التعليم فى مصر كخيار استراتيجى .